السياسات العامة للأمن الغذائي بعد جائحة كورونا (العراق إنموذجا)[▽]

General policies of food security after the Coronavirus disease (Iraq as a model)

م.م. ياسر طلال نضير[*] Yasir Talal Nadheer

الملخص:

من خلال البحث ، يمكن القول ان السياسة العامة هي احد العلوم الحديثة التي يجب إعطاء أهمية كبيرة لها ، لما لها من تأثير على البلد على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والدول المتقدمة استطاعت ان تبني نفسها وتصل الى مستوى عال من الرفاهية والتطور نتيجة اهتمامها بوضع سياسات عامة ، وخطط ، وبرامج ، تسير عليها لتنفيذ مشاريعها وأهدافها .

الامن الغذائي لا يقل أهمية عن الامن الوطني او القومي على عد انه جزء منه ، فالدول التي حققت الامن الغذائي استطاعت ان تحقق الاكتفاء الذاتي التي مكنها من اشباع حاجات المجتمع ، وجعلتها قادرة ليس فقط على تصدير المواد والسلع الغذائية الى الدول التي تعاني من عجز في امنها الغذائي ، بل استطاعت أيضا الضغط على صانع القرار في اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها .

على الرغم من الموارد التي يمتلكها العراق الى انه لم يستطيع تحقيق الامن والاكتفاء والاستقرار في المجتمع ، بل كان اكثر عرضة للتهديد وانعدام الاستقرار بسبب التحديات الداخلية (التصحر ، انخفاض منسوب المياه ، تدهور الإنتاج الزراعي) ، والتحديات الخارجية (جائحة كورونا) (الصراع الروسي الاوكراني) ، التي انعكست بشكل او باخر على الطبقات الاجتماعية ، وخاصة الطبقات الفقيرة المعدومة الدخل ، على رغم من القرارات التي اتخذتها الحكومة العراقية لمعالجة مشكلة ارتفاع الأسعار ودعم فئات ذوي الدخل المحدود ، الى انها لم تقضي على خطر الامن الغذائي واصبح يشكل عبئا ثقيلا على الدولة .

الكلمات المفتاحية : السياسات _ الامن _ الغذاء _ كورونا .

Abstract :

According to research، public policy is one of the modern sciences that must be prioritized because of its impact on the country at all political، economic، and social levels، and developed countries have been able to build themselves and achieve a high level of prosperity and development as a result of their interest in developing policies. General strategies، plans، and programs that it uses to carry out its tasks and aims.

Even though it is a subset of national security، food security is as vital. Countries that have achieved food security have been able to attain self-sufficiency،

[▽] تاريخ التقديم : 2024/3/17 تاريخ القبول: 2024/4/28 تاريخ النشر: 2024/6/30

[*] كلية الطب _جامعة الموصل . yasir.talal@uomosul.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

allowing them to meet societal demands while also exporting food supplies and commodities to countries suffering from a food security deficit. It was also able to put pressure on the decision-maker to make judgments in its favor.
Food security، albeit only a subset of national security، is equally important. nations that have attained food security have achieved self-sufficiency، allowing them to fulfill societal demands while simultaneously exporting food supplies and commodities to nations with food security deficits. It was also able to apply pressure on the decision-maker to make decisions in its favor.

key words : Policies _ Security _ Food _ Corona .

المقدمة:

ان موضوع السياسة العامة يشكل مطلب حق ينبغي فهمه واستيعابه بشكل جيد ضمن الواقع المعاصر ، ولا تستطيع دولة متطورة الوصول الى اعلى مستويات من الرفاهية والتقدم اذا لم يكن لديها سياسات عامة، وخطط ، وبرامج تتبعها وتسير عليها .

يعد الامن الغذائي من اهم القضايا التي تشغل دول ومنظمات العالم ، فهو جزء أساسي من الامن الوطني والقومي ، اذا يشكل العجز في الامن الغذائي تحديا خطيرا للدولة ويهدد استقراراها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، واجه العراق العديد من التحديات خاصة بعد جائحة كورونا ، والصراع الروسي الاوكراني ، ومن ابرز هذه المشكلات هي معضلة الامن الغذائي ، وارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية ، وراتفاع أسعار الدولار ام الدينار العراقي ، وتضرر فئات كثيرة من المجتمع وخاصة ذوي الدخل المحدود .

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من خلال ان موضوع السياسة العامة والامن الغذائي أصبحت محل اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين ، واصبح هناك مراكز بحثية تهتم بهذه المواضيع ، فالزيادة الكبيرة في السكان ، وانعدام التوازن بين هذه الزيادة والقدرة على توفير الغذاء الازم لها ، استدعى الحاجة الملحة لوضع سياسة عامة تستوعب هذه الطفرة في السكان وجعلها متوازنة مع الحاجة للغذاء ، وخاصة في الدول النامية ومنها العراق .

هدف البحث : ينطلق البحث من مجموعة من الأهداف وهي :

1. بيان أسباب الاهتمام المتزايد بمواضيع السياسة العامة والامن الغذائي ، وتوجه الدول المتقدمة والمتطورة بوضع اليات ووسائل للوصول الى اعلى مستوى يحقق لهم سياسات عامة ناجحة ، وامن غذائي عالي ومتطور يستوعب حاجات المجتمع المتجددة .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2. توضيح التحديات التي يعاني منها الامن الغذائي في العراق ، والوقوف على المشكلات التي من شانها ان تقف في تحقيق الاكتفاء الذاتي واشباع حاجات المجتمع ، وبالتالي تحقيق الامن الغذائي في العراق.
3. يهدف البحث أيضا الى معرفة اهم السياسات والخطط التي وضعتها الحكومة العراقية لمواجهة خطر الامن الغذائي ، وارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية ، خصوصا بعد جائحة كورونا ، والصراع الروسي الاوكراني .

مشكلة البحث: مثلت جائحة كورونا والاحداث التي تلتها بالأخص الازمة الأوكرانية منعطفا جديدا ، حيث قلت إمكانية التبادل التجاري بين الدول ، الامر الذي قاد الى وجود شحة في المواد الغذائية وارتفاع أسعارها في الدول غير المستقرة ومنها دولة العراق ، وهذه الإشكالية تدفعنا لطرح التساؤل الاتي :

1. هل واجه العراق تحديات لحماية الامن الغذائي ؟ وهل استطاع ان يتغلب على هذه التحديات ؟
2. ماهي ابرز تحديات الامن الغذائي في العراق ؟
3. ماهي السياسات العامة التي اتخذها العراق لمواجهة خطر الامن الغذائي ؟

فرضية البحث : يرى الباحث ان العراق قد واجه تحديات كبيرة في مسألة الامن الغذائي بالاخص في فترة تفشي جائحة كورونا حيث ان بناه التحتية والفوقية لم تكن جاهزة لمثل هكذا تحدي ، لكنه حال انتهاء الجائحة سارع الى اتخاذ سياسات عامة لحماية الامن الغذائي ومنها اصداره قانون خاص بهذا الشأن وشروعه بتطبيق عدد من البرامج ذات الصلة ، الا ان عملية التنفيذ واجهت تحديات اخرى داخلية وخارجية.

الاطار المنهجي للبحث: لقد اعتمد الباحث على منهج التحليل النظمي ، وذلك بتحليل المعطيات المتوفرة عن مشكلة البحث ، وواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وتحليل طبيعة التحديات التي تواجه تحقيق الامن الغذائي العراقي .

أولا : السياسات العامة والامن الغذائي

سوف نتناول المفاهيم الأساسية التي لها صلة بموضوعنا ، نتحدث اولا عن مفهوم السياسة العامة وخصائصها وأسباب الاهتمام المتزايد بهذا المفهوم ، نتطرق ثانيا لمفهوم الامن الغذائي ، وقدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول الى اعلى المستويات التي يؤمن لها الاستقرار على كافة الأصعدة ،ونتحدث عن أسباب الازمات الغذائية العالمية .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1_ مفهوم السياسة العامة وخصائصها:

تعد دراسة السياسات العامة حديثة النشأة مقارنة بالعلوم الادارية والسياسية اذ بدأت دراسته كحقل علمي منظم في بعض جامعات العالم المتقدم وعلى وجه الخصوص الجامعات الأمريكية في نهاية عقد الستينات ، وقد ساهمت عوامل عديدة في تطور السياسات العامة تتمثل بما يلي :

أ. مر العالم في بداية الثلاثينات من القرن العشرين بازمة اقتصادية دفعت المختصين الى التفكير بالاوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك ومن هؤلاء الاقتصاديين جون كينز ، الذي كان ينادي بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بهدف تنظيمه وحمايته ([1]) .

ب. تبنت حكومة الولايات المتحدة خلال فترة الحرب العالمية الثانية مبدا تكليف المختصين في حقول علوم النفس والسياسة والادارة والاقتصاد بدراسة السياسات العامة المقترحة، وتقديم التوصيات اللازمة وعليه نتيجة الاهتمام ، انشأت مؤسسات علمية خاصة وعامة اختصت للعمل بمجال السياسات العامة منها شركة راند(*). **اما مراحل صنع السياسات العامة** تشمل ([2]) :

أ. مرحلة تحديد اطار صنع السياسة : يتم فيها تحديد المشكلة في اطار من القيم والواقع، وحصر الموارد التنظيمية المتاحة، مع تحديد جهاز رسم السياسة وتقييم عمله وتحديد استراتيجية صنع السياسة.

ب. مرحلة صنع السياسة : ويتم فيها تخصيص الموارد، وتحديد الأهداف والاولويات مع اعداد مجموعة من البدائل الاساسية والتوقعات بخصوص منافعها ونفقاتها وتقدير نفقة ومنفعة البديل الأفضل.

ج. مرحلة ما بعد صنع السياسة : وتشمل تنفيذ السياسة مع تقييمها اثناء تنفيذها وبعد التنفيذ.

د. مراحل التغذية العكسية للمعلومات : تقوم فيها القنوات المتعددة بالاتصال والتغذية العكسية للمعلومات يربط جميع هذه المراحل ببعضها البعض ، وفى هذه المرحلة يعلم واضعو السياسة اوجه القوة والضعف وما ترتبها من اثار متوقعة وغير متوقعة .

---

[1]) سلوى شعراوي جمعة ، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي ، القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ،2019، ص29.

*) مؤسسة RAND مؤسسة غير ربحية تساعد على تحسين السياسات وعملية اتخاذ القرار من خلال البحث والتحليل ، تحظى باحترام واسع كونها حيادية تعمل بشكل مستقل بعيداً عن الضغوط السياسية والتجارية .

[2]) إسماعيل صبري مقلد ، دراسات في الإدارة العامة مع بعض تحليلات مقارنة ، الطبعة الثالثة ، الكويت ، مؤسسة الصباح , 1980 ، ص ص 121_120 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أسبقيات أو أولويات السياسات العامة :

أي دولة مهما كانت امكاناتها ومواردها لا يمكنها تلبية المطالب التي يتقدم بها شعبها ، او معالجة جميع مشاكلهم مرةً واحدة، انما يتطلب ذلك العمل بنظام الصفوف ، أي تقديم الاهم على المهم من المشاكل والقضايا، وفقاً لجدول الاسبقيات السياسية، الذي يعد بهدف تلبية هذه المطالب.

وعليه فجدول الاسبقيات: هو جدول اعمال يضم : القضايا والمشاكل او المطالب العامة التي هي بحاجة الى تصرف او فعل حكومي بشأنها، فجدول اعمال السلطة التشريعية (البرلمانات)، قد لا يماثل جداول اعمال السلطتين التنفيذية والقضائية التي قد لا تتشابه مع جداول اعمال الحكومات المحلية للمحافظات او الأقاليم ، وعلى العموم فان اهم العوامل التي تساعد على ايصال القضايا والمطالب الى جدول الاسبقيات هي الاتي([1])

أ. فقدان بعض الجماعات او النخب مصالحها او جزءً منها لمصلحة جماعات او نخب اخرى، مما يؤدي بها الى التحرك لإعادة التوازن لصالحها .

ب. قادة الاحزاب السياسية، وهم غالباً ما يحاولون تبني المطالب العامة، والعمل على ايصالها الى اسماع صانعي القرار او السياسات لاستمالة جمهور المواطنين بهدف الحصول على تأييد الشعب.

ج. أهمية المشاكل او المطالب وخطورتها: اذ أن بعض المشاكل تمتاز بإلحاحها ، وكثرة عدد المتأثرين بها، وخطورة نتائج اهمالها مما يدعو المعنيين الى إعطائها اولوية ضمن الاسبقيات التي لا مفر من اتخاذ الاجراءات السريعة لمعالجتها، كالكوارث الطبيعية من امطار وفيضانات وزلزال .

د. المطالب او القضايا التي تثيرها المعارضة السياسية او الاضرابات التي تنظمها بعض الفئات المهنية، كإضراب عمال الموانىء والكهرباء وغيرها.

هـ. وسائل الاعلام المتنوعة المقروءة والمسموعة والمرئية وهي تلعب دوراً مهماً في ايصال بعض القضايا والمطالب الى اسماع راسمي السياسات العامة، وعرضها على جداول الاولويات، مثال ذلك، مشكلة بعض اصحاب السيارات القديمة التي تقرر اخراجها من بغداد اعتباراً من 2002/7/1، اذ تمكنت وسائل الاعلام من طرحها بشكل مباشر، مما ادّى الى صدور امر بإيقاف تنفيذ ذلك القرار.

---

[1]) جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، الطبعة الاولى ، ترجمة عامر الكبيسي ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص30 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تعريف السياسة العامة : هناك تعريفات كثيرة ومتعددة لمفهوم السياسة العامة ، ولان السياسة العامة حقل معرفي شانه شان المعارف والمفاهيم الأخرى ، حيث لايوجد تعريف متفق وجامع لمفهوم السياسة العامة ، والسبب في عدم الوصول الى تعريف محدد ومتفق عليه هو : استخدام مفهوم (السياسة العامة) او (السياسة الحكومية) بشكل عام غير محدد او دقيق لتدل على مصطلحات ومعاني مختلفة ، الامر الاخر هو يتمثل بوجود خلط بين هذه المصطلحات ومفاهيم إدارية مثل اهداف او برامج او قوانيين .

بسبب الاختلافات حول هذا المفهوم ، قمنا بتقسيم هذا المصطلح الى اتجاهات، واهم هذه الاتجاهات هي:

الاتجاه الاول (السياسة العامة مدخلات ومخرجات) : ينظر ديفيد استون للسياسة العامة على إنها عملية التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع ، ذلك من خلال القرارات والانشطة الالزامية الموزعة لتلك القيم في اطار عملية تفاعل بين المدخلات (مطالب الافراد) والمخرجات (القرارات الحكومية) ، والتغذية العكسية (ارضاء الجماهير) ([1]) .

الاتجاه الثاني (السياسة العامة قرارات حكومية) : يعرف توماس داي السياسة العامة إنها نشاط حكومي هادف من خلال عدد من الجوانب اهمها (1_ اختيار لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين ، 2_ هي توضيح لما هي افكار صحيحة ، 3_ هي عملية لضبط الصراع بين سلوكيات اعضاء المجتمع .
الاتجاه الثالث (السياسة العامة قوانيين وقرارات) : يعرف الدكتور علي الدين هلال السياسة العامة انها : مجموعة من القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات او مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين ويتم التعبير عن السياسات العامة في عدد من الصور والاشكال منها القوانيين واللوائح والقرارات الادارية ([2]) .

يمكن القول ان الاتجاه الثاني هو الأقرب والاشمل لتحديد مفهوم السياسة العامة ، وذلك لان قيام الحكومة باتخاذ قرارا معين او الحياد والسكوت عن اتخاذ اجراء معين او اصدار قانون يمثل ايضا سياسة عامة .

---

[1])David Easton ,The Analysis of political system,5 Edition, Edited by Roy Macridis and Bernard E .Bown,Irwin Dorsey(Georgetown , the Dorsey press Homewoo,1977),p.94

[2]) نادية بونوة ، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر ، الجزائر ، جامعة الحاج خضر ، 2009، ص ص 45_ 48 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خصائص السياسة العامة: يمكن عرض خصائص السياسة العامة التي تجعلها مميزة عن غيرها ([1]):

أ. تتميز السياسة العامة بالعمومية ، بمعنى إمكانية تطبيقها بشكل متساوي على كافة افراد المجتمع دون تمييز بين الفئات والطبقات .

ب. تتخذ السياسة العامة بالتشاور بين المسئولين في المؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية لتنتج السياسة العامة نهاية تشابك وتفاعل بين هذه المؤسسات .

ج. السياسة العامة يجب ان تتخذ الطابع الشرعي ، بمعنى انها يجب ان تصدر عن السلطة الرسمية .

د. السياسة العامة يجب ان يخصص لها موارد اقتصادية من اجل تنفيذ هذه السياسات .

هـ. تعبر السياسة العامة عن مجموعة من النشاطات والقرارات الرشيدة والعقلانية ، تتمثل هذه القرارات باختيار الاسلوب الأمثل من بين عدة أساليب بديلة لتحقيق المصلحة العامة .

و. السياسة العامة تعبر عن ما تفعله الحكومة وليس ماتنوي فعله .

ز. تتميز السياسة العامة بالاستمرارية والتجدد .

دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة : يساهم في عملية صنع السياسة العامة مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية ، فتخاذ القرارات والقوانيين هي محصلة تفاعل أدوار متعددة من الجهات الرسمية وغير الرسمية ، من خلال تاثيرها في النظام السياسي القائم بصورة مباشرة او غير مباشرة .

المؤسسات الرسمية : يكون احقية هذه الجهات في صنع السياسة العامة هي الصلاحيات الدستورية التي تمنح لهذه السلطات التي تخولها حق التصرف واتخاذ القرارات والقوانيين ، وهذه السطات تتمثل :

أ_ السلطة التشريعية : تعد من اهم السلطات التي تضطلع بمهمة رسم السياسات العامة من خلال سن التشريعات والقوانيين ، ويختلف قوة او ضعف هذه السلطة بحسب اختلاف الأنظمة السياسية وقوة الأحزاب والمنظمات وجماعة الضغط ([2]) .

ب_ السلطة التنفيذية : تقوم بمهمة تنفيذ السياسة العامة ، ويبرز دور هذه المؤسسة في الدول التي تعتمد على النظام الرئاسي في الحكم ، ففي عدد من الأنظمة السياسية الرئاسية يجمع رئيس الدولة بين عملية تشريع القوانيين وتنفيذها ، ويظهر دورها خصوصا في مجال السياسة الخارجية والعسكرية .

---

[1]) احمد مصطفى حسين ، مدخل الى تحليل السياسات العامة ، عمان ، المركز العالمي للدراسات السياسية ، 2002،ص21 .

[2]) هشام عبد الله ، السياسات العامة في وقتنا الحاضر– نظرة علمية– عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص 170 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ج_ السلطة القضائية : تتجسد السلطة القضائية بالمحاكم ، ومهمتها صياغة وتفسير النصوص القانونية، ومدى مطابقة الأنظمة والقوانيين مع دستور الدولة النافذ ، وتدخل هذه السلطة في العملية السياسية يكون من خلال : انها السلطة المخولة بالرقابة على دستورية القوانيين والسياسات العامة ، تلعب دور الوسيط بين واضع السياسة العامة ومطبقها([1]).

د_ الأجهزة الإدارية : يمتلك الجهاز الإداري الكثير من المعلومات في القضايا والسياسات والجوانب المتعلقة بها ، الامر الذي اكسبه حق المشاركة في صنع السياسات العامة ، ويختلف دوره وقوته من نظام سياسي لأخر ، يساهم الجهاز الإداري في رسم السياسة العامة بصورة مباشرة تتمثل بتقديم اقتراحات لمشاريع القوانيين على الهيئة التشريعية ، وغير مباشرة فتتمثل في توجيه السياسة العامة أثناء عملية وضعها ورسمها.

المؤسسات غير الرسمية : لا تنحصر عملية رسم السياسة العامة على الجهات الرسمية فقط ، بل ان هناك (جهات غير رسمية) توثر على صانع القرار في وضع السياسة العامة ، ومن هذه الجهات هي :

أ_ الأحزاب : تنبع قوة الأحزاب من خلال انقسامها لمجموعتان ، مجموعة تقود السلطة السياسية ، تقوم بشرح السياسة العامة التي تصنعها وإقناع جماهيرها بما تقوم به ، ومجموعة خارج الحكم (المعارضة) تعمل على كسب التأييد الجماهيري تمهيدا لخوض الانتخابات للوصول إلى السلطة و مراقبة الفئة الأولى.

ب_ جماعة الضغط : تسعى جماعات المصالح للتأثير على صانع القرار للاهتمام بمصالحهم ومطالبهم ودفعهم لاتخاذ سياسة عامة تخدم أهدافهم ، وفي حالة عدم الاستجابة لمطالبهم فإنها تلجا للراي العام لتحريكهم عن طريق المظاهرات او الإضرابات والضغط على صانع القرار لنيل أهدافهم([2]) .

ج_ الراي العام : يعد الرأي العام اليوم احد أهم المداخل الرئيسة لفهم واقع المجتمعات في اغلب دول العالم، اذ يمثل وسيلة غير رسمية لصنع القرارات السياسية، وذلك بحكم ما يشكله من أداة ضاغطة على الحكومة لأجل تبني سياسات عامة تتفق مع توجهاته وطموحاتها .

يتضح من ما تقدم ان مفهوم السياسة العامة تطور واتسع ليشمل مجالات الحياة كافة ، وأصبحت هناك مراكز وابحاث تختص بدراسة السياسة العامة ، ولا يمكن لاي بلد مها بلغ مقدار قوته وتقدمه ان يجاري الدول المتطورة ان لم يكن لديها سياسات عامة وبرامج وخطط تتبعها وتعمل على تنفيذها للوصول الى اعلى مستويات الرفاهية والتقدم .

---

[1]) مها عبد اللطيف ومحمد عدنان الخفاجي ، النظام السياسي والسياسة العامة (دراسة في دور الموسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية) ، كربلاء ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية , 2006 ص16.

[2]) صادق الأسود، الرأي العام: ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية , بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1993 ، ص79 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2_الأمن الغذائي المفهوم واسباب الأزمات الغذائية العالمية

يعد الغذاء حاجة أساسية وضرورية تسعى الدولة لتأمينها ، كما إن عدم الاهتمام بنوع الغذاء يؤدي إلى الإصابة بأمراض سوء التغذية، ونقص الغذاء يؤدي الى المجاعة والإصابة بأمراض مزمنة ، ولهذا أصبح هذا الموضوع من الأولويات التي على الدولة أن تهتم بها وتوفرها للمواطنين من خلال السياسة الاقتصادية والتنموية .

أ_مفهوم الامن الغذائي : يشير الأمن الغذائي إلى الحالة التي يحصل فيها جميع الناس على طعام آمن ومغذي يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم، ويتم الحصول عليه بطريقة مستدامة ومنصفة ، استخدم مصطلح الامن الغذائي لأول مرة عام 1970 بسبب انتشار المجاعات حول العالم ، مر مصطلح الأمن الغذائي بالعديد من التغييرات والإضافات، حتى تم التوافق على تعريف شامل في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996، والذي ينص على أنه: "الحالة التي يتحقق فيها الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء الكافي والآمن والمغذي لكل الناس وفي كل الأوقات بشكل يلبي احتياجاتهم الغذائية كما يناسب أذواقهم الغذائية المختلفة بما يدعم حياة نشطة وصحية ، من ناحية أخرى، يشير انعدام الأمن الغذائي إلى عدم الحصول على الغذاء الكافي لأسباب مختلفة مثل الفقر والصراع والكوارث الطبيعية ([1]) .

ينقسم الامن الغذائي الى ثلاث مستويات ، وهم المطلق والنسبي والعجز في الامن الغذائي ، فالامن الغذائي المطلق يقصد به : قدرة الدولة على انتاج الغذاء داخل حدود الدولة بما يتناسب مع الطلب المحلي او قد يفوقها أحيانا ، ام الامن الغذائي النسبي فيقصد به : قدرة الدولة على الإنتاج ما يحتاجه افراد المجتمع من سلع ومواد غذائية بشكل كلي او جزئي ، ام العجز في الامن الغذائي فيشير الى :عدم قدرة الدولة على انتاج الغذاء بشكل كامل لسكانها بصورة موقتة او دائمية ،مما يودي الى قيام الدول الغنية والمنظمات بتقديم المساعدات ([2]) .

ب_أهمية الأمن الغذائي : تكمن أهمية الامن الغذائي لعدة أسباب وهي :

---

[1]) عبد السلام محمد ، الأمن الغذائي للوطن العربي سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1998، ص10 .

[2]) مطاي عبد القادر ، الأمن الغذائي في الوطن العربي ...متى يتحقق وكيف؟ ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد10 ، جامعة الشلف : الجزائر، 2014 ، ص138 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1) ان الحصول على غذاء كاف ضروري لصحة الانسان ورفاهيته ، ويمكن ان يودي سوء التغذية الى تعرض افراد المجتمع الى مشكلات وامراض صحية .

2) يعد الامن الغذائي محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية ، ويمكن للمواد الغذائية الامنة والمستقرة ان تدعم القطاع الزراعي ، وتعود بالفوائد والارباح للمزارعين ، وإيجاد سبل للعيش الكريم والرغيد.

3) يحافظ الامن الغذائي على البيئة ، حيث يعمل الامن الغذائي على تشجيع الزراعة التي تساعد على القضاء على مشاكل تلوث البيئة والغازات السامة وازالة الغابات والتصحر.

4) ان الامن الغذائي مهم جدا في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتقليل الصراعات ، فانعدام الامن الغذائي يمكن ان يودي الى صراعات وانقلابات لاسيما في الدول التي تعاني من الفقر والمجاعة ([1]).

ج_عناصر الامن الغذائي : هناك أربعة عناصر للأمن الغذائي ([2]) .

1) التوافر : بمعني توفر الغذاء بكميات وجودة كافيتين ، يتضمن ذلك انتاج المواد الغذائية وتخزينها وتوزيعها ، بالإضافة الى الاستيراد من البلدان الأخرى اذا تطلب الامر ذلك .

2) الوصول : قدرة الافراد على الحصول على الغذاء سواء من خلال انتاجهم او شراءها من الأسواق، يتوقف وصول الافراد الى الغذاء على دخلهم المادي وقدرتهم الشرائية .

3) الاستخدام : يتمثل بقدرة الافراد على استخدام الطعام بشكل فعال لتلبية احتياجاتهم الغذائية والتمتع بصحة جيدة ، ويتوقف ذلك على عوامل منها الصرف الصحي والنظافة والرعاية الصحية والتعليم.

4) الاستقرار : ويتضمن قدرة الافراد من الوصول الى الغذاء في جميع الأوقات ، حتى في الحالات الاستثنائية كالحروب والصراعات والطوارئ والأزمات .

د_أسباب أزمات الغذاء العالمية : شهد العالم العديد من الاحداث والاضطرابات المجتمعة ، ابتداء من ازمة كورونا ، وصولا الى الاحداث المناخية المتقلبة ، مرورا بالازمة الروسية الأوكرانية التي تفاقمت وزادت حدتها وادت نتائجها التي نعاني منها الى الان الى ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية ، ليهدد بنشوء أزمة في نظام الأغذية العالمي، وهذه الازمة ناجمة عن مجموعة من الأسباب هي ([3]) :

---

[1]) ابراهيم الانصاري ، الامن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب ، المانيا ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2022 ، ص79 .

[2]) أحمد أمين بيضون، الأمن الغذائي في العالم العربي، لبنان ، موجز الكتاب الإلكتروني، 2006، ص ص 13_10 .

[3]) سهام الدين خيري ، واقع الامن الغذائي والفجوة الغذائية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد41 ، جامعة بغداد ، 2014 ، ص ص 194_193 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1) تزايد أعداد الدول التي أصبحت تواجه أزمة غذائية حادة في الأوضاع الحاضرة ، الامر الذي يتطلب اعداد خطط وبرامج لزيادة الجهود المبذولة لسد احتياجات شعوب هذه البلدان .
2) شهدت دول العالم خاصة في العقدين الأخيرين ظروف مناخية قاسية (جفاف ، قلة الامطار ، عواصف مدمرة ، فيضانات) تسبب في احداث كوارث طبيعية سببت اضرارا على البيئة .
3) ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج عالميا وانخفاض المخزون الاحتياطي الغذائي الذي اخذ بالانخفاض التدريجي الذي حال دون تمكن ذوي الدخل المحدود في العالم من الوصول إليها .
4) إن ارتفاع أسعار البذور والمخصبات والمنشطات الزراعية يؤثر على ارتفاع كلف إنتاج السلع الزراعية وزيادة أسعارها .
5) ارتفاع أسعار النفط العالمية الذي يوثر على زيادة نسب المستلزمات الزراعية ، وارتفاع أسعار وقود المكائن الزراعية أدى ذلك الى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية .
6) تحكم الدول المنتجة للحبوب على أسواق تجارة الحبوب من اجل المحافظة على الأسعار التي تخدم مصالحها ، وتحكمها بالاوضاع الاقتصادية العالمية للغذاء من اجل غايات سياسية .

يتضح من ما سبق ان الامن الغذائي من الأولويات القصوى التي تعمل الدول على تامينها ، والعجز في الامن الغذائي يعرض الدولة للاضطرابات والمشاكل وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وقد تعرضت عدد من الدول للسقوط بسبب المجاعة وقلة الغذاء ، وقد شهد العالم العديد من الاحداث المهمة مثل (ازمة كورونا والازمة الأوكرانية) أدت الى تفاقم مشكلة الامن الغذائي ، وارتفاع أسعار السلع وخصوصا (الحبوب) ، وتعرض أصحاب الدخل المحدود للفقر وعدم قدراتها على تامين احتياجاتها من المواد الغذائية .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانيا : الأمن الغذائي في العراق : التحديات وسبل المعالجة

سوف نتناول ازمة الغذاء في العراق ، وماهي الأسباب التي أدت الى تفاقم هذه الازمة ، نتطرق اولا للتحديات التي واجهة الامن الغذائي في العراق ، وفي الثاني نتناول اهم السياسات التي اتبعتها الحكومة العراقية لمواجهة خطر الامن الغذائي .

1_ : تحديات الأمن الغذائي في العراق

لم تعد مشكلة الامن الغذائي في العراق مجرد مشكلة اقتصادية تهدد المجتمع وخاصة أصحاب الدخل المحدود ، وانما هي مشكلة ذات ابعاد سياسية يمكن ان تهدد استقراره وامنه ، لان المجتمع العراقي مجتمع استهلاكي يعتمد على الدول الاجنبية من اجل سد احتياجاته الغذائية من الأسواق العالمية التي تسيطر عليها الدول الصناعية ، فالتحديات التي تواجه الامن الغذائي في العراق يمكن تلخيصها بالاتي :

أ. **التصحر:**

تعد مشكلة التصحر من المشاكل العامة المهمة التي تواجه العراق بعد عام 2003 وتؤثر بشكل سلبي على مختلف نواحي الحياة فيه، فهي تؤثر على الزراعة وعلى الصناعة وفي الوقت ذاته تؤثر على نقاء الاجواء ومزاجية الافراد ، ، وهي ليست ظاهرة عابرة او وقتية بل شبه مستمرة ، ونتيجة للأثار اعلاه اصبح هناك اهتمام كبير بموضوع التصحر وذلك لعدة أسباب منها([1]) :

1) الزيادة الكبيرة في اعداد السكان حيث يقدر عدد سكان العالم تقريبا نحو 7 مليارات نسمة ، وهناك علاقة طردية بين زيادة عدد السكان وكميات الغذاء الازمة لهم .

2) تحسن وسائل التكنلوجية الحديثة وتدفق المعلومات .

3) زيادة عدد الدول الفقيرة المعرضة للتصحر ، وما يترتب على ذلك من مجاعات وهجرة جماعية ، والجدول ادناه يوضح الاسباب التي ادت الى هذه الظاهرة ، الجدول رقم (1) اسباب مشكلة التصحر في العراق(*)

---

[1]) علي حمزة الجوذري، التصحر، الطبعة الأولى ، بغداد ، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، 2016 ، ص ص88 _85 .

*) عوض خلف دلف واخرون، قياس اثر التصحر في كلف الانتاج الزراعي دراسة تطبيقية على عينة من الاراضي الزراعية في قضاء بيجي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 10، جامعة الانبار، 2013، ص189

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

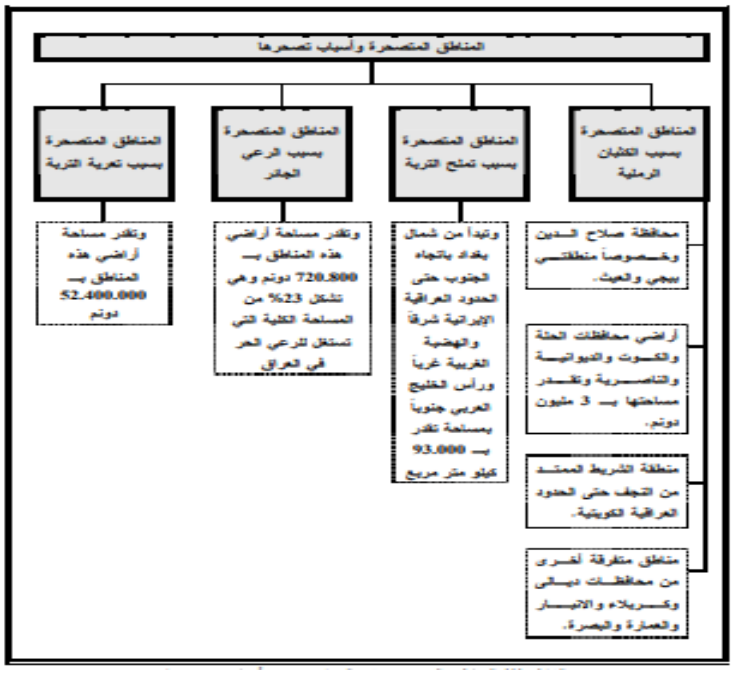

إن مشكلة التصحر أخذت تتفاقم وادت العوامل البشرية والطبيعية على تفاقم هذه المشكلة، فالظروف المناخية متمثلة بشحة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وموجات الجفاف التي زادتها سوءا وتأثيرا ، كما إن للتعرية الريحية والمائية دورا كبيرا في حركة الكثبان الرملية وانجراف التربة الهشة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ، كما إن العوامل البشرية متمثلة بسوء إدارة الموارد الطبيعية واستثمارها في الزراعة يعد أهم عوامل التصحر في العراق متمثلة بإهمال الأراضي الزراعية ، قطع الأشجار وإزالة الغابات ، وأسهم توسع المدن إلى تحويل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إلى دور سكن مما تسبب في قلة الأراضي الصالحة للزراعة ، ولا شك أن تلوث مياه الأنهار له انعكاسات سلبية وضارة على الحياة النباتية والحيوانية والبشرية ([1]) .

اما فيما يتعلق بنسب التصحر فيمكن تبيانها عبر هذا الجدول :

الجدول رقم (2) نسب التصحر في العراق(*)

[1]) رضا عبد الجبار الشمري ، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد2 ، جامعة بابل ، 2010 ، ص211 .

*) مركز البيدر للتخطيط الاستراتيجي ، على هذا الرابط : https://www.baidarcenter.org/posts

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب. تدهور الإنتاج الزراعي :

يعتبر القطاع الزراعي من اهم وابرز القطاعات التي تساهم في زيادة الدخل الاقتصادي، وتحقيق الامن الغذائي يتطلب توفير الغذاء من الإنتاج الزراعي المحلي ، فضلا عن قدرة القطاع الزراعي على تنويع الاقتصاد ، وتقليل نسبة الفقر ، ويساعد القطاع الزراعي على تشغيل اكبر عدد ممكن من الايادي العاملة ، ويلاحظ ان القطاع الزراعي في العراق قد تراجع بنسبة كبيرة منذ العام 2003 وخصوصا في السنوات الأخيرة ، بسبب الجفاف ، وقلة الموارد المائية من دول المنبع (تركيا ، ايران) الذي أدى الى انخفاض نسبة المساحات المزروعة الى النصف والبالغة مليونين وخمسمئة الف دونم ، وارتفاع نسبة الملوحة ، وارتفاع درجة التبخر في المياه بسبب درجات الحرارة العالية في الصيف، ويتاثر الإنتاج الزراعي بحالة الفلاح العراقي الذي يعاني من التردي والإهمال وشيوع حالة الفقر والمرض،الامر الذي أدى الى نزوح الكثير منهم من الريف الى المدينة ([1]).

[1]) عدنان عبد الأمير الزبيدي ، الواقع الزراعي في العراق بعد 2003 التحديات والحلول ، بغداد ، مقال منشور في مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2022 ، ص7 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الجدول رقم (3) يبين نسبة مساهمة الانتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي(*) .

السنه	نسبه مساهمه القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي
1957	26%
1960	17%
1967	21%
1971	33%
1972	37%
1977	21%
1987	14%
1995	34%
2000	26%
2002	25%
2005	9%
2015	5%
2020	6%

ج. **انخفاض مناسيب المياه** : يعد مصطلح الامن المائي من المصطلحات التي ظهرت حديثا على غرار مصطلح الامن الغذائي الذي هو لا شك انعكاس لما يتركه الأول على الثاني من اثار اقتصادية واجتماعية وبيئية ، ونظرا لكثرة الطلب على الغذاء نتيجة لزيادة اعداد السكان فقد اصبح توفير كمية كبيرة من المياه امرا غاية في الصعوبة بسبب قلة الامدادت المائية التي تاتي من دول المنبع . ان الخطر الذي يهدد العراق خصوصا فيما يتعلق بامدادات المياه هو اعتماده على الموارد المائية النابعة خارج حدوده وهذا ما يجعله اكثر عرضة للنقص والتدهور المتوقع في الكمية والنوعية نتيجة لاستخدامات جائرة من دول المنبع ، فقيام دول الجوار بوضع مخططاتها موضع التنفيذ سوف لا يودي فقط الى عدم قدرة العراق من تنفيذ خططه والسياسات التي وضعه لزيادة وتوسيع أراضيه المزروعة ، وكذلك نسبة اكتفاءه من السلع والمواد الغذائية ، بل ان هذا سيودي الى زيادة التدهور في الوضع العراقي والتنموي وخاصة الغذائي ([1]) .

---

*) عدنان حسين الخياط ، اطروحة ارض السواد وتحديات الامن الغذائي العراقي، مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة كربلاء، متاح على هذا الرابط : https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog

[1]) سلام منعم زامل ، التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق ، النجف ، مقال منشور في : الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 2009 ، ص ص71_73 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

د. **مشكلة تملح التربة وزيادة قلويتها** : تعد مشكلة الملوحة من المشاكل التي توثر بصورة مباشرة على الأراضي الزراعية ، اذا ان الكثير من الأراضي الزراعية العراقية قد اهملت بسبب ملوحة الأرض وخاصة في مناطق الوسط والجنوب ، ان تملح الترب العراقية يعود الى جملة أسباب هي([1]) .

1) التبذير والهدر وسوء الاستخدام لمياه الري من قبل الفلاحين .
2) عدم وجود نظام بزل جيد .
3) انبساط وقلة ارتفاع أراضي العراق عن سطح البحر .
4) ارتفاع درجات الحرارة وزيادة التبخر وقلة سقوط الامطار .

هـ **ضعف الإمكانيات التكنولوجية** : ان الزراعة في العراق تفتقر الى منظومة التكنلوجية والوسائل الحديثة ابتداء من المكائن الزراعية الحديثة الى الأسمدة والمبيدات فضلا عن استخدام منظومات الري الحديثة واستخدام أساليب التسويق الحديثة والكفوءة ، ونظرا للتقدم التكنولوجي اصبح استخدام المكننة الزراعية في الوقت الحالي جزءا لا يتجزأ من عملية الزراعة ذلك من ناحية توفير الجهد والوقت ، ويعود سبب محدودية المكننة الزراعية في العراق الى جملة أسباب : الارتفاع الكبير في اسعار المكننة الزراعية الحديثة نتيجة خضوعه ، تعقيد مشكلة الصيانة بسبب الالالت الزراعية الحديثة ، ضعف الدعم الحكومي بعد الاحتلال الامريكي لعام 2003 ([2]) .

و. **تراجع انتاجية الثروة الحيوانية** : ونتيجة للأسباب اعلاه تراجعت الثروة الحيوانية في العراق ايضا ولم تعد قادرة على سد احتياجات البلاد من اللحوم والحليب ومشتقاته ، رغم وجود ارتفاع نسيب في اعداد الثورة الحيوانية في العراق حيث بلغت في عام 2008 ما نسبته 12 مليون و93 الف راسا ويشمل كل انواع الحيوانات وبحسب المركز الوطني للاحصاء فان هذه النسبة بقيت على حالها حتى عام 2015 ولا يوجد احصائية جديدة حول الموضوع، والجدول ادناه يوضح الاعداد التقريبية للثروة الحيوانية في البلاد حسب السنوات.

[1]) اسعد سروار قريشي و عدنان عبد الله الفلاحي ، درجة تحديد خصائص واسباب ملوحة التربة في وسط وجنوب العراق واستراتيجيات الاستصلاح الممكنة ، بغداد ، مقال منشور في مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2015 ، ص ص6 –7 .

[2]) رضا عبد الجبار الشمري ، المصدر نفسه , ص214 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

جدول رقم (4) الثروة الحيوانية في البلاد(*) .

عدد الحيوانات حسب النوع (بالالف)

NUMBER OF LIVESTOCK BY KIND (000)

Table (3/17) جدول (17/3)

Kind	Year						النوع
	*2008	2001	1986	1978	1976	1974	السنة
Sheeps	7722	6009	8981	9723	8401	8526	الغنم
Goats	1475	736	1476	2059	2989	2584	ماعز
Cows	2552	1232	1578	1698	1804	2048	ابقار
Buffaloes	286	118	141	170	146	184	جاموس
Camels	58	23	-	-	-	-	ابل

يمكن القول ان العراق يعيش حالة من العجز الغذائي الذي زادت حدته على مرور السنوات الأخيرة ، ولكي يستطيع البلد تحقيق الامن الغذائي يجب ان يتم الاتفاق مع الدول المجاورة وخصوصا دول المنبع لكي يتم تامين الامدادات التي يحتاجها من المياه لمعالجة حالة الجفاف والتصحر ، ولابد ان يكون هناك تعاون بين القطاعات الزراعية والصناعية من اجل استغلال الأراضي الواسعة المتروكة ، واستخدام الوسائل التكنلوجية الحديثة في الزراعة لتوفير الوقت والجهد والحصول على السلع والحاجات الجيدة .

2_ : السياسات العامة لحماية الأمن الغذائي في العراق :

ان العراق دولة ريعية يعتمد على عنصر واحد وهو النفط كمورد أساس في تمويل نفقاته العامة ، الامر الذي يجعله عرضة للتقلبات نتيجة الارتفاع والانخفاض بأسعار النفط العالمية ، وبالاضافة الى ان العراق دولة هشة يتاثر ويتدهور وضعه باي ازمة عالمية ، فقد أدت ازمة كورونا الى تعرض الاقتصاد العراقي الى ضربة قوية سببت في إيقاف المعامل والمصانع ، وانخفاض الطلب العالمي للنفط ، الامر الذي أدى إلى انهيار أسعاره وتراجعها إلى مستويات متدنية بعد أن كانت قد وصلت في نهاية عام2019 الى (65) دولار للبرميل قبل انتشار الوباء، ليصل سعر نفط العراق إلى ما يقارب (26) دولار للبرميل في اذار 2020 ليواجه العراق مشكلة مالية كبيرة .

ان الصراع الروسي الاوكراني وزيادة تداعياته وحدته ولحد وقتنا هذا أدى الى نتائج سلبية على اقتصاديات دول العالم وليس على حدود هذا الدولتين فقط بما في ذلك دولة العراق ، وعلى الرغم من ان العراق قد

*) المركز الوطني للإحصاء، نقلا عن علي الاعرجي، الادعاء بانخفاض الثروة الحيوانية بالعراق 20% خلال 10 سنوات مشكوك فيه، على هذا الرابط https://tafnied.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لايواجه اثار الصراع الروسي الاوكراني بشكل مباشر ، الى ان تدعيات الازمة أدت الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في جميع انحاء العالم والتي اثرت على العراق وخصوصا على الفئات ذات الدخل القليل ، والمادة التي تاثرت بهذا الارتفاع بشكل ملحوظ هي مادة (القمح) ، ويعد العراق مستوردا رئيسا للحبوب في منطقة الشرق الأوسط ، اذا يتطلب الاستهلاك المحلي بين 4.5 الى 5 ملايين طن سنويا للاستهلاك المحلي وهو ما يضطره الى الاستهلاك الخارجي([1]) .

وما يثير العجب ان العراق يمتلك موارد طبيعية وبشرية ومالية اصبح عاجزا عن تلبية طلب افراد المجتمع بما يحتاجه من الغذاء والسلع الأساسية من انتاجه المحلي ، وزيادة الطلب على المواد الغذائية الذي يقابله قصور الإنتاج الوطني استمرت الفجوة الغذائية بالاتساع في البلد حتى أصبحت في الوقت الحالي من اكبر التحديات التي تواجه الامن القومي العراقي .

اتخذت الحكومة العراقية مجموعة من السياسات والاجراءات التي ترى بانها ضرورية لمواجهة الازمة الغذائية في حال استفحالها في العراق ، ومن ذلك :

أ. **وضع استراتيجية شاملة لمواجهة ازمة الامن الغذائي** : حيث بادرت الحكومة العراقية بعقد جلسات لمناقشة الاستعدادات العراقية لمواجهة الازمة ووضع الحلول اللازمة لها ، من خلال تشريع وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لمواجهتها ، وهذا يمثل خطوة جيدة كونه اشار الى الاعتراف الحكومي بوجود المشكلة وفي الوقت عينه جعلها من ضمن اولويات الدولة ومن ثم المباشرة بالبحث عن الحلول الناجعة لها ،ومن ضمن ذلك اوعزت الحكومة العراقية الى وزارة الزراعة الى الاسراع باتخاذ ما يلزم من اجراءات تنفيذية الغاية منها حل المشاكل الزراعية وتهيئة المناخ لتوفير الغذاء الكافي لأبناء البلاد ([2]).

ب. تطوير برنامج البطاقة التموينية :

من ضمن الاجراءات التي اتبعتها الحكومة العراقية لمواجهة ازمة الغذاء، هو استمرارية العمل بالبطاقة التموينية ، وتطويرها نحو الرقمنة ، حيث دأبت الحكومة على تحويل البطاقة الى نظام الكتروني، سعيا

[1]) احمد عثمان محمد ، السياسة العراقية تجاه أزمة الغذاء العالمية في ظل حرب روسيا وأوكرانيا ، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث ، المجلد الثالث ، العدد4 ، بغداد ، 2023 ، ص384 .

[2]) بوبكر دهيبي، أيمن فريجا، إنريكو بونايوتي، شاندراشيكار بيرادار، داود خان، استعادة التحالف الوطني للامن الغذائي والتغذية في العراق. روما، إيطاليا: الغذاء العالمي، منظمة الغذاء العالمية، على هذا الرابط :
https://repo.mel.cgiar.org/handle

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لشمول شرائح اكبر من افراد المجتمع وفي الوقت عينه، تخليص البرنامج من الفساد ، وهو نظام يماشي التقدم العالمي في هذا الخصوص ومن شأنه ان يوفر احصائيات دقيقة حول نسب ما تقدمه الحكومة من غذاء وفي الوقت عينه تبين حجم العوائل المستفيدة منه ([1]) .

ج. سياسات الاستيراد والتصدير :

اتخذت الحكومة العراقية عددا من السياسات المحوكمة القاضية بالتحكم في حجم الاستيراد والتصدير بحسب احتياجات المجتمع من الغذاء، من خلال فسح المجال للاستيراد في حال عجز المنتج المحلي عن مجاراة حاجة السوق المحلية وفعل العكس اي ايقاف الاستيراد وذلك من اجل اعطاء مجال للصناعات والمنتجات لمحلية لكي تمارس دورها في رفد البلاد بمنتجاتها وتطوير قطاعها في احيان اخرى ([2]) .

د. اصدار قانون للأمن الغذائي :

لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين ولمواكبة التطورات التي حدثت في العالم ، وأيضا لمواجهة احتياجات الطلب المحلي من المواد الغذائية ، بناءً على ما أقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثا) من المادة (٧٣) من الدستور اصدار القانون الاتي : رقم(2) لسنة 2022 قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية ([3]) :

المادة (1) تتولى وزارة المائية انشاء حساب يسمى (دعم الامن الغذائي والتنمية والتحوط المالي وتخفيف الفقر).

المادة (2) يمول الحساب وبما لايزيد على (خمسة وعشرين تريليون دينار) .

المادة (3) ثانيا : يخصص مبلغ مقداره (ثمانية تريليون دينار) لاعمار وتنمية مشاريع في المحافظات غير المنتظمة في إقليم يتم توزيعها بحسب النسب السكانية وخط الفقر لكل محافظة .

تضمنت القرارات التي اتخذتها الحكومة العراقية هي الموافقة على تخصيص منحة حكومية قدرها (100) الف دينار عراقي باسم (منحة غلاء المعيشة) ، وستمنح للمتقاعدين الذي يقل دخلهم الشهري عن مليون دينار ، وموظفي القطاع الحكومي الذي يقل دخلهم عن (500) الف دينار عراقي .

---

[1]) موقع البطاقة التموينية العراقية، على هذا الرابط :https://play.google.com/store/apps/details.com

[2]) صفاء الكبيسي ، العراق يفتح باب الاستيراد للسيطرة على الاسعار، العربي الجديد، على هذا الرابط : https://www.alaraby.co.uk/economy/

[3]) جريدة الوقائع العراقية ، قانون الامن الغذائي ، العدد 4681 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2022 ، ص ص 1_2 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

واتخذت الحكومة العراقية مجموعة من الإجراءات ضمن (قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي) من ضمنها تصفير الرسوم الجمركية ولمدة ثلاثة أشهر على البضائع الأساسية من المواد الغذائية ومواد البناء والمواد الاستهلاكية الضرورية، وتهدف سياسة تصفير الرسوم الجمركية إلى المحافظة على استقرار الأسعار، ووصول البضائع الى المستهلك بأسعار ثابتة من دون أن تتعرّض لزيادات متتالية .

وأعلنت الحكومة العراقية ضمن إجراءات حماية الامن الغذائي ، اطلاق حصتين للمواد الغذائية في البطاقة التموينية وضبط الأسعار في الأسواق واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين ، وقد صرح المتحدث باسم وزارة التجارة العراقية محمد حنون : ان الحكومة العراقية اتخذت جملة من الإجراءات لتفادي أزمة ارتفاع الأسعار ومواجهتها من خلال دعم البطاقة التموينية وتوزيع سلتين في شهر رمضان المبارك، مشيرا إلى إمكانية توفير سلة ثالثة ([1]) .

هـ. التعاون مع العالم الخارجي لمواجهة ازمة الغذاء المحلية في العراق :

هناك توق حكومي عراقي للاستفادة مما تقدمه منظمة الغذاء العالمية من معونات مادية وعلمية في مجال مواجهة ازمة الغذاء في البلاد، حيث ان الدول الاخرى تمتلك تجارب متراكمة ومتطورة في هذا الخصوص وهي مدونة في سجلات منظمة الغذاء العالمي وبالتالي يحاول العراق ان يسخرها او ينقلها الى اليها، بغية توفير حلول اكثر استدامة واكثر علمية للازمة ، وفي الوقت ذاته حتى يكون المجتمع الدولي على علم بما يعانيه القطاع الغذائي العراقي ويكون على اهبة الاستعداد لابداء العون عند الحاجة ([2]) .

يمكن القول ان الازمة الأوكرانية الروسية على الرغم من النتائج السلبية التي خلفتها على الاقتصاد العراقي ، لكن كانت لها إيجابية وهي ارتفاع أسعار النفط عالميا ، الذي ساعد على إعادة نشاط الحركة الاقتصادية للبلد ، بالرغم من حزمة القرارات التي اتخذتها الحكومة العراقية ، التي لم توفق في الوصول الى غاياتها ، والتي لم تساعد على النهوض بالفئات المعدومة الدخل بسبب ارتفاع أسعار الدولار امام الدينار العراقي ، الامر الذي انعكس على الأسواق المحلية حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية ، والوقود ، والأدوية والعقاقير ، والسلع والبضائع التجارية ، الذى أدى الى إضافة عبئ وحمل اكبر على الفئات المهمشة والفقيرة التي لم يتحسن دخلها الاقتصادي لمواجهة هذا الارتفاع .

---

[1]) احمد عثمان محمد ، المصدر نفسه ، ص 391 .

[2]) التقرير القطري الموجز في العراق، منظمة الغذاء العالمية، على هذا الرابط :
https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخاتمة والاستنتاج :

تبين من خلال البحث جملة من الاستنتاجات :

1. ان موضوعة السياسة العامة موضوع مهم وضروري التعرف عليه والعمل به وتنفيذه في موسسات الدولة ، لان أي مشروع عمل لايمكن العمل على تحقيه والوصول الى اعلى مستويات اذا لم يكن هناك برنامج او خطة او سياسة عامة يتم اتباعها خطوة بخطوة لتحقيق النجاح والتقدم.
2. ان الامن الغذائي هو جزء من الامن القومي والوطني ، اذا لم يكن اهناك اطمئنان واستقرار غذائي فالدولة ستكون في خطر ومعرضة للتهديد والانقلاب والمجاعة والثورات ، فالدولة التي تتمتع بامن غذائي واكتفاء ذاتي تجده في مطاف الدول المتطورة والمتقدمة ، وتسعى ليس فقط لسد احتياجاتها المحلية وانما تصدير سلعها وبضاعائها الى الدول المجاورة .
3. العراق بلد يمتلك الكثير من الموارد والمعادن والثروات الطبيعية ، لكن الازمات والصراعات التي تعرض لها جعلته في عداد الدول النامية ، فمنذ الاحتلال الأمريكي للعراق ، ومرورا بجائحة كورونا ، ومن ثم الازمة الأوكرانية الروسية والبلد يعاني من تخبط وفوضى وسوء تخطيط وإدارة ، وجعلته يتاثر باي ازمة عالمية او عربية او وطنية ، بسب بنيته الاقتصادية الهشة ، وعدم توفر البدائل المناسبة للخروج من المشاكل والأزمات التي يتعرض لها .

التوصيات :

لكي يتم تجنب الكثير من المشاكل التي انتجه البحث هناك مجموعة من التوصيات لابد من القيام بها :

1. ان يكون هناك مباحاثات وتشاور مع الدول المجاورة وخصوصا مع دول المنبع (تركيا، ايران) لكي يتمكن البلد من تامين احتياجاته الكافية من المياه ، وان يسعى في الوقت الحاضر لدراسة مشاريع بناء السدود والانهار للاستفادة منها في أوقات الحاجة للمياه ، ويمكن أيضا الاستفادة منها لتوليد الطاقة الكهربائية ، وللقضاء على مشكلة التصحر ، وانخفاض حصص المياه الداخلة للعراق .
2. إعطاء أهمية للقطاع الزراعي لما له من دور في حركة النشاط الاقتصادي ، وتوفير مراكز للأبحاث والمختبرات الزراعية المتخصصة ، وتاهيل المزارعين للمشاركة في تطوير الواقع الزراعي ، والعمل على دعمهم وتشجيعهم ، وتوفير مستلزمات الزراعة الحديثة المتمثلة باستخدام المكننة والأسمدة والمبيدات وطرق الري الحديثة من اجل رفع إنتاجية الدونم واستغلال المساحات الشاسعة للأراضي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المتروكة ، الذي سيودي الى اصلاح الأراضي الزراعية وإنتاج المحاصيل وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، والقدرة على تصدير المواد الغذائية للدول المجاورة ، وتحقيق امن غذائي عالي ومستقر .

3. يجب على الحكومة العراقية ان تضع سياسات عامة وترسم الخطط والبرامج التي من شانها ان تتمكن من مواجهة الازمات العالمية او المحلية التي تتعرض لها ، وان يكون هناك بدائل وخيارات تلجا لها الدولة في حالة الوقوع في مازق او مشكلة اقتصادية او اجتماعية او سياسية ، وتقوم بدعم شرائح المجتمع وخصوصا الطبقات الفقيرة والمهمشة اقتصاديا، والحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومحاربة جشع واحتكار السلع من قبل التجار ، والعمل على دعم العملة الوطنية امام الدولار .

References:

1. Gomaa، S. (2019). Public Policy Analysis in the Arab World، Center for Public Administration Studies and Consultations، Cairo، 2019.
2. Muqallad، I. (1980). Studies in Public Administration with Some Comparative Analysis، third edition، Kuwait: Al-Sabah Foundation، 1980.
3. Anderson، J. (1999). Public Policy Making، first edition، translated by Amer Al-Kubaisi، Amman: Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution، 1999.
4. David Easton ،The Analysis of political system،5 Edition، Edited by Roy Macridis and Bernard E .Bown،Irwin Dorsey(Georgetown ، the Dorsey press Homewoo،1977 .
5. Bonoua، N. (2009). The role of civil society in making، implementing and evaluating public policy، a case study of Algeria، Algeria: Haj Khidr University، 2009.
6. Hussein، A. (2002). Introduction to Public Policy Analysis، International Center for Political Studies، Amman 2002.
7. Abdullah، H. (1998). Public policies in our present time - a scientific view -، Amman: Al-Dar Al-Ahliyya for Publishing and Distribution، 1998.
8. Qader، M. (2014). Food Security in the Arab World...When will it be achieved and how? New Economy Journal، Issue 10، University of Chlef: Algeria، 2014.
9. Khairy، S. (2014). The reality of food security and the food gap in Iraq in light of the global food crisis، Journal of the Baghdad College of Economic Sciences، Issue 41، University of Baghdad، 2014.
10. Al-Shammari، R. (2010). Challenges Facing Iraqi Food Security، Journal of the College of Basic Education، Issue 2، University of Babylon، 2010.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

11. Al-Zubaidi، A. (2022). The agricultural reality in Iraq after 2003، challenges and solutions، an article published in Al-Bayan Center for Studies and Planning، Baghdad، 2022.
12. Zamil، S. (2009). Agricultural development and food security requirements in Iraq، an article published in: Al-Ghari for Economic and Administrative Sciences، Najaf، 2009.
13. Iraqi Facts Newspaper، Food Security Law، Issue No. 4681، House of General
14. Biader center for strategic planning ،https://www.baidarcenter.org/posts
15. Adnan Hussein Al kheaat، Dissertation of the blackness land and the challenges of Iraqi food security، Strategic Studies Center of the University of Karbala، https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog
16. The National Statistics Center، by Ali Al-Araji، The reduction of livestock wealth in Iraq 20% in 10 years، https://tafnied.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/